كلية العلوم السياسية

نظام التعليم المفتوح

سلم تصحيح مقرر مبادئ الاقتصاد للفصل الثاني من العام الدراسي ٢٠٢٣- ٢٠٢٤

السؤال الأول: أجب عن أربع فقط من الأسئلة الآتية: **(١٥ درجة لكل سؤال)**

١- **السياسة الصناعية الفرنسية:** عملت فرنسا على جمع الذهب والفضة عن طريق زيادة صادراتها الصناعية للخارج، واعتبرت أن قيمة المنتجات الصناعية أكبر من الزراعية، ولا تخضع لتقلبات الطبيعة (**خمس درجات**)، وعملت على تشجيع الصناعة الوطنية وفرضت الرسوم الجمركية على السلع الأجنبية (**خمس درجات**)، وقدمت الإعانات للمنتجين ومنعت تصدير المواد الزراعية لتبقى الأجور منخفضة وأنشأت شركات كبيرة لتصريف منتجاتها للخارج (**خمس درجات**).

٢- قارن بين المدرسة الطبيعية والمدرسة التجارية والمدرسة الكلاسيكية من حيث دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

١) المدرسة الطبيعية: رأى أن نظامهم الطبيعي عفوي وأزلي فلا لزوم لتدخل الدولة (دعه يعمل – دعه يمر)، أي ترك النشاط الاقتصادي يعمل على أساس الحرية والمنافسة وعدم الاحتكار. (**خمس درجات**)

٢) المدرسة التجارية: قام على تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بهدف الحصول على الثروة والقوة. (**خمس درجات**)

٣) المدرسة الكلاسيكية: أكدت على الحرية الفردية وعدم التدخل الحكومي، أي ترك الأفراد أحراراً في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستثمار، ولا تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا عند الضرورة. (**خمس درجات**)

٣- تحدث عن نظرية ديفيد ريكاردو حول الناتج الإجمالي.

- يرى ريكاردو أن الناتج الإجمالي يتألف من (الأجور – الأرباح – الريع)، أما الناتج الصافي فيتألف من الأرباح والريع بدون الأجور. (**ثلاث درجات**)
- وقف ضد الاستهلاك اللا إنتاجي لأنه يعيق تقدم الإنتاج القومي وزيادته. (**ثلاث درجات**)
- قدم مفاهيم جديدة في علم الاقتصاد ومنها تقسيم العمل ودوره في زيادة إنتاجية العمل وتقليص ساعات العمل. (**ثلاث درجات**)
- حاول أن يبرهن على أن مصلحة الدولة تكمن في تقدمها الصناعي ولو كان الأمر يتعلق التضحية بالزراعة وأن تستورد القمح من دول أخرى مقابل سلع صناعية. (**ثلاث درجات**)
- عدَّ تقسيم المجتمع غلى طبقات ظاهرة طبيعية مستمرة إلى الأبد. (**درجة واحدة**)
- م يدرس الظواهر الاقتصادية في إطار تاريخي. (**درجة واحدة**)
- م يخل الاقتصاد السياسي لدى ريكاردو من المتناقضات. (**درجة واحدة**)

٤- **توازن السوق:** هو سوق تكون الأسعار فيه من المرونة بما يكفي للموازنة بين العرض والطلب على مختلف السلع أو أسواق المال، أو أسواق العمل، وأسواق العديد من المنتجات. (**ثلاث درجات**)

العوامل المؤثرة في عرض السلع:

الفن الإنتاجي- التغير في أثمان عناصر الإنتاج وأسعار السلع البديلة- التوقعات في تبدل الأسعار- تعدد المنتجين- الضرائب والإعانات- المرونة. **(درجتان لكل تعداد)**

٥- عرف ما يلي: **(ثلاث درجات لكل تعريف)**

سعر الفائدة: النسبة المئوية السنوية المدفوعة لمن أقرض ويقرض نقوداً.

التضخم: هو ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات.

الائتمان: عملية نقدية، استخدام أموال شخص آخر مقابل وعد برده (مع فائدة) في وقت آخر مثل القروض قصيرة الأجل التي تقدمها البنوك.

القيمة المضافة: هي الفارق ما بين قيمة السلعة المنتجة وتكاليف إنتاجها.

علم الاقتصاد عند كارل ماركس: علم تطور علاقات الإنتاج الاجتماعية والاقتصادية.

السؤال الثاني: أجب عن السؤالين الآتيين: (٢٠ درجة لكل سؤال)

١- تحدَّث عن دور الأسواق في تحديد المسائل الاقتصادية. (يكفي خمس أفكار، ولكل فكرة أربع درجات)

١- يشكل السوق البعد الرئيس للنظام الاقتصادي وفيه يتحقق دور العرض والطلب ومرونتهما من خلال المنافسة المتاحة.

٢- يحدد السوق كمية الأموال اللازمة للاستثمار لرفع الطاقات الإنتاجية وزيادتها، وعندما يلجأ المستهلك إلى الادخار، فهو يعمل على خفض استهلاكه، ليوظف نقوده المدخرة في المصارف، التي تقوم بدورها برفع الفوائد، لتزداد الأموال المدخرة في المصارف، وهذا يدفع نحو تقديمها كقروض لأرباب العمل للتوظيف في مجالات الاستثمار في الاقتصاد الوطني.

٣- يتقرر في السوق نظام الإنتاج لمختلف السلع، حيث يحاول المستثمرون خفض التكاليف الإنتاجية لزيادة أرباحهم، وينتجون السلع ذات النوعية العالية لزيادة القدرة على المنافسة في السوق.

٤- يتقرر في السوق مصير العديد من المؤسسات الإنتاجية، وإثر المنافسة تفلس بعض المؤسسات وأخرى تزداد ثروتها.

٥- تؤثر في السوق العديد من الظواهر السلبية التي تعرقل النشاط الاقتصادي، وهذا يدعو الدولة إلى التدخل عند الضرورة في توجيه النشاط الاقتصادي.

٦- اقتصاد السوق هو الاقتصاد الذي يتحدد فيه تبادل السلع والخدمات بواسطة النقود وبالسعر الذي تفرضه قوانين العرض والطلب والمنافسة.

٧- سير العمليات الاقتصادية لا تتم بشكل سلس في السوق، بل لا بد من أن تتعرض للعديد من الصعوبات، فهناك زيادة في العرض أو ارتفاع في الطلب، وهناك فيض أو نقص في الإنتاج.

٢- تحدث عن أهم الأفكار الاقتصادية عند "جون ستيوارت ميل". (يكفي خمس أفكار، ولكل فكرة أربع درجات)

أكد على وجود قوانين طبيعية دائمة وعالمية تختلف عن القوانين الوضعية حيث تنظم الحياة الاقتصادية.

١) قانون المصلحة الشخصية: سعي الإنسان إلى أعلى حد من الكفاية بأقل من الجهد (المصلحة العامة هي مجموع مصالح الأفراد).

٢) قانون المزاحمة الحرة: يترك للفرد حرية المنافسة مع الآخرين في مظاهر الإنتاج تحت تأثير قانون العرض والطلب.

٣) قانون النقد: كمية النقد المتداول تحدد مستوى الأسعار.

٤) قانون الأجور: أيد "سميث" في الأجور على أنها شبه محددة، وأيد "ريكاردو" في ازدياد العمال دائماً لأنه يؤدي إلى انخفاض الأجور نتيجة المنافسة بين العمال.

٥) قانون الريع: ناجم عن الفرق بين كلفة إنتاج الشيء وسعر مبيعه (كلما زاد الطلب عن العرض ازداد سعر المبيع)، وبقيت كلفة الإنتاج ثابتة. ويرى "ميل": أنه في حال قلة الأرزاق: هناك ريع ناجم عن الأراضي كلها، وحاول إطلاق الريع على كل النشاطات الاقتصادية وليس على العقارات فقط، ويزداد وينخفض الريع وفق التفاوت بين العرض والطلب، ويظهر ريع المنتجين نتيجة لزيادة الطلب وارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة الأرباح، وعندما يكون العرض زائداً بالنسبة لريع المستهلك ستنخفض الأسعار.

٦) قانون حرية المبادلة الدولية: يرى "ميل" أن قانون العرض والطلب ينظم الصادرات والواردات، وما تعرضه الدول الفقيرة يباع لزيادة الطلب عليه وهذا يؤدي إلى زيادة الأسعار، وبرأيه لا وجود لأغنياء وفقراء في التجارة الخارجية.

٧) قانون السكان: برأيه أن زيادة العمال تؤدي إلى خفض الأجور، واحترام حرية المرأة في الإنجاب وكثرة الأطفال، وتوسيع الملكيات العقارية الصغيرة، وعلى الدولة حماية الأطفال والمراهقين، وأنه على المدى الطويل ستسود الحياة الاقتصادية حالة من الجمود.

أستاذا المقرر

د. جنان يوسف د. قاسم أبودست